الاستجواب العسكري للمشبوهين بالإرهاب: الخيال الواسع لا يعني بالضرورة عملاً غير مشروع

المقدم ديفيد جي. بولجيانو، سلاح الطيران الأمريكي
والعقيد إل. مورغان بانكس، الجيش الأمريكي

إن الآراء التي طرحت في هذه المقالة هي آراء المؤلفين ولا تمثل السياسة أو الموقف الرسمي لوزارة الجيش، أو وزارة سلاح الطيران، أو وزارة الدفاع، أو الحكومة الأمريكية.

إن المعرفة المسبقة هي التي تمكن الحاكم الرشيد والجنرال الصالح من الهجوم والقهر وتحقيق أشياء تتجاوز متناول الرجال العاديين. والآن لا يمكن لهذه المعرفة المسبقة أن تنتزع من الأرواح؛ ولا يمكن الحصول عليها استقرائياً من واقع الخبرة، ولا بأي حساب استنتاجي. إن معرفة تشكيلات العدو لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال رجال آخرين.[1]

- صن تسو

أعتقد أنه سيخدم مصلحة المجتمع الاستخباراتي على أفضل وجه استحداث منظمة للشواغل المشتركة تعهد إليها مسؤولية إضافة الطابع المهني على مبادئ الانضباط في عمليات الاستجواب، وإدارة نهج صارم لدراسة "علم" الاستجواب، وتصميم عقيدة عسكرية لدمج نتائج ذلك البحث في العمليات الميدانية.[2]

- ستيفن إم كلايمان

تبحث الولايات المتحدة عن سبل قانونية لجمع معلومات من أشخاص معتقلين خلال الحرب على الإرهاب.3 وهي قضية شائكة وحساسة من الناحية السياسية. وبينما انصب معظم الجدل على أساليب الاستجواب التي تتبعها وكالة المخابرات المركزية والوكالات الحكومية الأخرى، كان هناك تحرك قوي نحو فرض قيود على المحققين العسكريين.

المقدم ديفيد جي. بولجيانو، سلاح الطيرن الأمريكي، مساعد مدير الدراسات القانونية للأمن القومي بالكلية الحربية للجيش الأمريكي. يحمل دكتوراه في الفقه القانوني من كلية الحقوق بجامعة بولتيمور، وماجستير في الدراسات الاستراتيجية من الكلية الحربية للجيش الأمريكي، ودرجة الليسانس في اللغة الإنجليزية من جامعة لويولا في ميريلاند.

العقيد إل. مورغان بانكس هو الطبيب النفساني ورئيس مديرية التطبيقات النفسية لقيادة العمليات الخاصة بالجيش الأمريكي. نال درجة الليسانس في العلوم النفسية من جامعة نيو أورلينز، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم النفسية من جامعة جنوب المسيسيبي، وماجستير في التاريخ العسكري من كلية القيادة والأركان العامة بالجيش الأمريكي.

صورة البحرية الأمريكية التقطها ضابط العمليات جوشوا لسساس

بحار أمريكي مكلف بالعمل في كتيبة الحرس الاستطلاعي بالبحرية يقف وهو يراقب مجموعة من الزنازين في معتقل خليج غوانتانامو التابع للبحرية الأمريكية، كوبا، 30 آذار/ مارس 2010.

وتعكس بعض التعديلات الأخيرة في سياسات الاستجواب التي يمارسها الجيش ووزارة الدفاع الأمريكية ما هو دون النهج الفكري الصارم غير الفعال والذي لا يستند إلى قاعدة قانونية سليمة. وتتناول هذه المقالة بالبحث سياسة الاستجواب التي يمارسها الجيش كما هو منصوص عليها في الكتيب الميداني (2 (22.3-FM، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية، من الناحيتين القانونية والمنظور «القائم على الآثار» وتعرض بعض التوصيات لتغيير تلك السياسة.

عند صياغة سياسة للاستجواب، علينا أن ندرك ونعالج ما يلي:

- إن السلوك الإنساني معقد، ويتطلب الاستجواب، الذي ينطوي على إقامة علاقة بين المحقق والخاضع للاستجواب، محققين يتمتعون بسعة الخيال، والمهارة، والتدريب وحرية إنجاز مهمتهم على نحو ناجح وقانوني.
- إن فرض قائمة مصطنعة محدودة من الأساليب على محققي وزارة الدفاع قد يحول دون ممارسة استجوابات تعسفية وقهرية، ولكنه يحد من قدرتهم على إنشاء علاقات واستغلالها على نحو فعّال.
- لقد بنت إدارة الرئيس أوباما قرارها إغلاق معتقل غوانتانامو في خليج كوبا والحد من حجم أساليب الاستجواب على مزيج من الشواغل السياسية، والاعتبارات الحزبية، والقانونية بشأن معاملة المحتجزين.

وفي حين أن معظم الأمريكيين يريدون من ضباط استخباراتنا انتزاع معلومات دقيقة، وحساسة التوقيت من الإرهابيين الخطرين من أجل منع هجمات وشيكة، فإن محور النقاش يدور حول استخدام "وسائل الاستجواب المشددة"، ومن بينها الإيهام بالغرق، وعلى مستوى العاطفي، لا سيما بعد معاناة آثار هجوم إرهابي على ترابنا الوطني، ربما يصلى الأمريكيون من أجل وجود شخصية تلفزيونية خرافية مثل جاك باور هناك لحماية القطيع.[4] غير أن أحدا لم يثبت أن الإيهام بالغرق أو أي أساليب استجواب مشددة أخرى تمخضت عن معلومات دقيقة أو يعول عليها. علاوة على ذلك، تدفع مثل هذه النشاطات أمريكا إلى فقدان مبادئها الأخلاقية العالية ويكون لها أثر في تقويض الروح المعنوية والانضباط لدى المحققين أنفسهم. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المحققين العسكريين الذين تفرض عليهم خطوط إرشادية صارمة أكثر من نظرائهم في الوكالات الحكومية الأخرى.[5]

القانون

يتعين على المحامي الذي يقدم إلى قائد ما توجيهات قانونية بشأن العمليات أن يتأكد من أن القائد يفهم النصيحة وأن النصيحة خالية من أي تحيز شخصي. وفي حين أننا دعونا باستمرار وبقوة إلى ضرورة منع المحققين العسكريين من استخدام الأساليب المشددة مثل الإيهام بالغرق، فإننا نعتقد أيضاً أن القواعد التي يجري تطبيقها يجب أن تكون مبنية على القانون والعقل وليس على العاطفة. وللأسف، فإن الحدس، والمعلومات المحددة على نحو سيئ، والعاطفة تشكل الأساس لكثير مما كتب وقيل حول هذا الموضوع، في كل من وسائل الإعلام والدوائر المهنية.

في الآونة الأخيرة، ذهب بعض فقهاء القانون وكتاب المقالات إلى حد التطرف في التنديد بسياسة إدارة الرئيس بوش حول أساليب الاستجواب المشددة. فقد

أشاروا، مثلاً، إلى محاكمة اليابانيين الذين استخدموا التعذيب المائي ضد أسراهم كأساس لحظر استخدام الولايات المتحدة "الإيهام بالغرق".[6] أو، يقولون إن الإيهام بالغرق هو المعادل الأخلاقي أو القانوني للتعذيب الذي استخدمه الفيتناميون الشماليون ضد جون مكين وزملائه من أسرى الحرب أو التعذيب الذي يلقاه جنودنا اليوم على أيدي أعدائنا الحاليين. وهذه الحجج مخادعة.

لقد تمت محاكمة اليابانيون بعد الحرب لقيامهم بعمليات منتظمة ومتكررة وطويلة الأجل لتجويع، وتشويه، وقتل أسرى الحرب من الحلفاء: كان استخدامهم للتعذيب بالمياه مجرد جزء صغير من ذخيرتهم. ولا يوجد شيء في الطريقة التي تعامل بها الولايات المتحدة اليوم أسراها من الإرهابيين يمكن مقارنته بالأعمال الوحشية التي ارتكبها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية. إذ يجب عدم مقارنة إيهام فرد بالغرق لمدة 15 ثانية - وهو نفس أسلوب الاستجواب الذي تعرض له بعض أفراد قوات عملياتنا الخاصة وطيارونا أثناء التدريب على عمليات البقاء على قيد الحياة والمراوغة والمقاومة والهروب - بعمليات الحرق المتعمد، والضرب، وكسر الأطراف، وقطع الرؤوس التي يستخدمها الجهاديون بصورة روتينية ضد أسراهم.[7]

إن عجز بعض المحامين عن إدراك هذه الفوارق يثير القلق. علينا أن نتجاهل البلاغة الخطابية المتنكرة كتحليل قانوني من جانب أولئك الذين يسيّسون هذه القضية. إنها تحجب فقط الحقيقة الدنيوية المحيطة بالتطبيق العملياتي للعقيدة القانونية. ويعلن كثير من المحامين، الذين ينتسب بعضهم لمراكز ومدارس للخدمة القانونية، أنه يتعين علينا أن نوجه لبعض موظفي إدارة بوش ومستشارين قانونيين معينين تهمة ارتكاب جرائم حرب بسبب سياساتهم في الاستجواب.[8] فمثل هذه البلاغة الخطابية تصرف انتباهنا عن التفكير الحاسم في تحديد أساليب الاستجواب التي تؤتي ثمارها وتكون قانونية في الوقت ذاته.

والحقيقة هي أن من شأن الاستخدام العسكري لأساليب الاستجواب المشددة، أن ينتهك بالفعل الحمايات المنصوص عليها في مواثيق جنيف وما يتعلق بها من قوانين النزاعات المسلحة.

ومن بين أمثلة أساليب الاستجواب المشددة ما يلي:

- شد الانتباه: يمسك المحقق بتلابيب قميص السجين من الأمام ويهزه بشدة.
- صفعة شد الانتباه: يصفع المحقق السجين بكفه المفتوح على وجهه فيسبب له الألم ويثير فزعه.
- صفعة البطن: يصفع المحقق بطن السجين بيد مفتوحة. والهدف أن يسبب له الالم، ولكن ليس الإصابة الداخلية. وينصح الأطباء بعدم استخدام قبضة اليد، التي يمكن أن تلحق بالسجين إصابة داخلية دائمة.
- الوقوف فترة طويلة: يوصف هذا الأسلوب بأنه الأكثر فعالية. فالسجناء يُرغمون على الوقوف، مكبلي اليدين ومكبلي القدمين بسلاسل مربوطة بمسمار بعروة في الأرضية لأكثر من 40 ساعة. فالإجهاد والحرمان من النوم فعالان في انتزاع الاعترافات.
- الزنزانة الباردة: يُترك السجين واقفاً عارياً في زنزانة تثبت الحرارة فيها عند 50 درجة فهرنهايت تقريباً. وطوال وجوده بالزنزانة، تصب على السجين مياه باردة.
- الإيهام بالغرق: يُربط السجين بلوح مائل، وترفع قدماه وتظل رأسه أدنى قليلاً من مستوى قدميه. توضع منشفة مبللة فوق فم السجين وأنفه وتصب مياه فوقه. وتبدأ على الفور محاولة لا إرادية للتنفس وتؤدي حالة الخوف المرعبة من الغرق إلى توسل السجين في الحال لوقف هذه العملية.

إنه خارج نطاق هذه المقالة تحديد ما إذا كانت مثل هذه الأساليب قانونية أم لا في أحوال لا تحكمها قوانين النزاعات المسلحة، أو ما إذا كان حكم رئاسي خاص يبطل أوامر تنفيذية سابقة بحظر مثل هذه الممارسات.[9] إن ما هو واضح أنه ربما لا تستخدم القوات المسلحة الأمريكية

هذه الأساليب. أما والأمر كذلك، فما هي الحدود القانونية المسموح بها لعمليات استجواب المعتقلين التي يجريها محققون عسكريون؟

قانون معاملة المعتقلين لعام 2005

هناك مسألتان قانونيان تؤثران على الجدل بشأن معاملة المعتقلين: وضع المعتقل بمقتضى مواثيق جنيف، والقانون المعمول به الذي يحكم معاملة المعتقل على أساس هذا الوضع. لقد نوقشت قضية وضع المعتقل نقاشاً مستفيضاً منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001.

في أوائل عام 2004، زعمت بعض التقارير أن القوات الأمريكية أساءت معاملة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب.[10] وتبع ذلك تحقيق أجرته وزارة الدفاع الأمريكية.[11] وأثارت أنباء إساءة معاملة السجناء في أبو غريب، وغوانتانامو، ومراكز اعتقال عسكرية أخرى حالة من الغضب الشعبي العام ودفعت الكونغرس إلى إجراء تحقيق في الأساليب والمبررات القانونية التي استندت إليها إدارة الرئيس بوش في تنفيذ الحرب في العراق.[12]

رداً على ذلك، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تعديل في مشروع قانون اعتمادات وزارة الدفاع لعام 2006 الذي حدد الأساليب المعتمدة لاستجواب المعتقلين. وأوضح التعديل أن الاعتبارات الجغرافية لا تحد من الحظر على اللجوء إلى المعاملة أو العقاب القاسي، أو غير الإنساني، أو المهين. ووقّع الرئيس بوش قانون معاملة المعتقلين ليصبح قانوناً ساري المفعول في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005.

أدت حالة البلبلة التي أثارتها الموافقة على الأساليب المختلفة لاستجواب المعتقلين حسب تصنيفهم، إلى انخفاض في المعايير الشاملة للاستجواب والاحتجاز. فقد ضم عدد كبير من مراكز الاعتقال مجموعة مختلطة من المحققين - مدنيين، وعسكريين، ومتعاقدين - لديهم خطوط إرشادية متفاوتة. وعلى المستوى الاستراتيجي، أدى الجدل بشأن ما هو يشكل تعذيباً وحجم القيود المفروضة عليه بمقتضى القوانين الجنائية المحلية وميثاق الأمم المتحدة المناهض للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقاب القاسي أو غير الإنساني أو المهين، إلى مزيد من البلبلة.

لقد سعى قانون معاملة المعتقلين إلى حل هذه المشاكل بتطبيق معايير الاستجواب في الجيش الأمريكي على جميع وكالات وزارة الدفاع الأمريكية وبحظر "المعاملة أو العقاب القاسي، أو غير الإنساني، أو المهين" ضد أي شخص رهن الاحتجاز أو تحت سيطرة الحكومة الأمريكية. ويستشهد بالتحديد بالكتيب الميداني للجيش الأمريكي حول الاستجواب FM 34-52 (الذي حل محله منذ ذلك الحين الكتيب الميداني FM 2-22.3، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية) بوصفه الدليل الموثوق به حول أساليب الاستجواب. وبالنظر إلى أن وزارة الدفاع تسيطر على محتويات الكتيب الميداني، فإنها الوكالة التنفيذية المنوط بها السماح بأسلوب ما أو حظره.

كانت الوكالات الحكومية خارج وزارة الدفاع، لبعض الوقت، حرة حينئذ في أن تحدد لنفسها ما يشكل "معاملة أو عقاباً قاسياً، أو غير إنساني، أو مهيناً". ولسد هذه الثغرة، أجاز الكونغرس تشريعاً في عام 2008 يفرض على أجهزة المخابرات برمتها الالتزام بالأساليب الواردة في الكتيب الميداني.[13] وصوت مجلسا الكونغرس لصالح التشريع، ولكن الرئيس بوش نقضه في 8 آذار/ مارس 2008. غير أنه في 22 كانون الثاني/ يناير 2009، ألغى الرئيس أوباما هذا النقض فعلياً بتوقيعه على أمر تنفيذي جديد يحظر جميع الوكالات الحكومية من استخدام كافة أشكال المنهجيات المشددة للاستجواب.[14]

وفي استعادة للأحداث، يمكن أن نرى أن التطبيق والتفسير المتضاربين للقانون المحلي والدولي من جانب أعضاء في إدارة الرئيس بوش ربما أديا إلى غموض في المعايير، مما أسفر عن معاملة سيئة للمعتقلين.[15] ومع

ذلك، فإن الذين ارتكبوا معظم الانتهاكات في وزارة الدفاع لم يكونوا محققين عسكريين مدربين، وإنما كانوا حراس سجون وغيرهم - من بينهم بعض المتعاقدين. وهذه حقيقة جديرة بالملاحظة. علاوة على ذلك، فإن السبب المباشر للانتهاكات لم يكن سياسات الاستجواب، وإنما التقصير في الواجب من جانب أولئك المسؤولين عن سجون معينة.

لقد كان سلوك المحققين العسكريين الأمريكيين في غوانتانامو انتصاراً - رغم أنه لم يجذب الأضواء الصحفية التي حظيت بها "الأنباء السيئة" لقصة أبو غريب. كذلك وجّه الأمر التنفيذي للرئيس أوباما وزير الدفاع روبرت غيتس إلى مراجعة ظروف الاحتجاز في غوانتانامو لضمان عدم احتجاز فرد هناك "باستثناء ما يتفق وجميع القوانين المعمول بها التي تحكم ظروف مثل هذا الاحتجاز، بما في ذلك المادة الثالثة المشتركة من معاهدات جنيف". وفيما يلي نورد الجزء المتعلق بالموضوع من مذكرة وزير الدفاع، مراجعة لمدى امتثال الوزارة للأمر التنفيذي للرئيس حول ظروف احتجاز السجناء، المؤرخة في 2 شباط/ فبراير 2009، والذي صيغ بعناية:

بعد مداولات كثيرة ومراجعة شاملة، فإننا نرى أن ظروف الاحتجاز في غوانتانامو تتفق والمادة الثالثة من معاهدات جنيف.

وفي رأينا، أن هناك مكونين في نطاق مراجعة الامتثال تم اقتباسهما من المادة الثالثة المشتركة: الأول الحظر الصريح لأعمال محددة (في أي مكان وزمان). إن أي أدلة موثقة على أعمال محظورة تكتشف أثناء المراجعة كان يمكن أن تبرر التوصل إلى نتيجة "بعدم الامتثال" بالمادة الثالثة المشتركة. ولم نعثر على أدلة من هذا القبيل.

صورة لاسوشيتيد برس/ تشارلز دارلاك

الرئيس باراك أوباما يوقع سلسلة من الأوامر التنفيذية، بما فيها أمر يقضي بلإغلاق معتقل خليج غوانتانامو في كوبا، في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض، 22 كانون الثاني/ يناير 2009.

أخصائي الاتصالات الجماهيرية من الدرجة الثالثة جوشوا نسباس، البحرية الأمريكية

جنود مكلفون بالعمل في الكتيبة 525 للشرطة العسكرية يركضون أمام مخفر في القاعدة البحرية بخليج غوانتانامو، كوبا، 16 حزيران/ يونيو 2010.

إضافة إلى ذلك، فإن تحديد الامتثال بالمادة الثالثة المشتركة يتطلب فحص الجانب التوجهي للمادة، وهي أن "الأشخاص ...سوف يعاملون معاملة إنسانية في كافة الظروف". وتطلب هذا العنصر من الجهود أن يفحص فريق المراجعة ظروف الاحتجاز على أساس خبرتنا وخلفياتنا المهنية، تدعمها وتدحضها تعليقات خارجية. وكنتيجة لهذا الجهود، نرى أن ظروف الاحتجاز في غوانتانامو تلبي هي الأخرى المتطلبات التوجيهية للمادة الثالثة المشتركة من معاهدات جنيف.

وبينما نخلص إلى أن الظروف في غوانتانامو تتفق والمادة الثالثة المشتركة، من واقع مراجعتنا، كان واضحاً أن التسلسل القيادي المسؤول عن مهمة الاحتجاز في غوانتانامو يسعى باستمرار لأن يتجاوز نهج الحد الأدنى من الامتثال للمادة الثالثة المشتركة، ويحاول تعزيز الظروف على نحو إنساني بقدر المستطاع يتجاوب مع المخاوف الأمنية.

وهذه النتائج رائعة بدرجة كبيرة في ضوء حقيقة أن الكثير من تحليلات وآراء فقهاء القانون تعتقد أن الإرهابيين عديمي الجنسية ومن شابههم في وضعهم من جهات فاعلة سيئة لا يحق لهم الحصول على الحماية الممنوحة لهم بمقتضى المادة الثالثة المشتركة.

وكما جادل المؤرخ العسكري البارز السير مايكل هوارد بعد وقت قصير من 11 أيلول/ سبتمبر، فإنه يمكن العثور على وضع إرهابيي القاعدة في فارق مميز حدده الرومان أولاً ثم تم دمجه لاحقاً في القانون الدولي من خلال فقه العصور الوسطى وفي وقت مبكر من الفقه الأوروبي الحديث. وطبقاً للسيد هوارد، فإن الرومان ميّزوا بين البيلوم (الحرب ضد عدو مشروع) وبين الجيرا (الحرب ضد القراصنة، واللصوص، وقطّاع الطرق، والخارجين عن القانون).

أصبح البيلوم هو معيار النزاعات بين الدول، وهذا بالضبط هو الوضع الذي قصد أن تنطبق عليه

معاهدات جنيف. إنها لا تنطبق على الجارا. والواقع، أن العقاب التقليدي بحق اللترونكولي، "الأعداء المشتركين للإنسانية"، كان الإعدام السريع.[16]

علينا أن نستوعب هذا التاريخ السياسي والتشريعي جيداً إذا أردنا صياغة خطوط إرشادية إدارية فعّالة وقانونية.

غير أنه بصرف النظر عن المبررات القانونية أو السياسية، فإن كلاً من قانون معاملة المعتقلين والأمر التنفيذي الجديد يسمح فقط بنهج وأساليب الاستجواب المنصوص عليها في الكتيب الميداني FM 2-22.3. وهناك مشكلتان رئيسيتان مع هذه المسألة: لا يوجد علم يُذكر يدعم الأساليب المعتمدة، كما أن المتطلبات التي فرضها الكتيب الميداني مقيّدة بدرجة كبيرة لحد أنها غير فعّالة وهرائية.

الكتيب الميداني 2-22.3

في الكتيب الميداني، هناك وسيلتان للاستجواب تستخدمهما الشرطة روتينياً مع المشبوهين الجنائيين المحليين يتطلبان موافقة أول عقيد في التسلسل القيادي للمحقق. ويتطلب أسلوب "الفصل" المحظور في الاستجواب موافقة قائد قتالي. وتتطلب خطط الاستجواب موافقة أول ضابط علم في التسلسل القيادي، والتنسيق مع القيادة، أو الأمن، أو الشئون القانونية، أو أي فرد داخل الهيكل القيادي.[17] إن الحاجة إلى محقق عسكري يريد أن يستخدم فقط الأساليب البسيطة للشرطة في الاستجواب والسعي إلى موافقة القائد القتالي (ما يوازي جنرال بأربعة نجوم) هو أقرب إلى طلب وكيل بمكتب التحقيقات الفيدرالي موافقة مدير المكتب، أو طلب شرطي بمدينة ترخيصاً من قائد الشرطة. مرة أخرى، لقد ردت القوات المسلحة على أزمة متوقعة بصياغة متطلبات تدريب تركز على أقل قاسم مشترك.[18] ويتناقض هذا النهج مع برنامج فعّال للاستجواب. مثل هذا البرنامج يحتاج إلى إبداع، وسعة خيال، وتحليل نقدي، وليس إلى فرض متطلبات جامدة، تفتقر إلى الخيال، وسيئة التركيز.

إن الحل الأكثر منطقية هو:

اجعل عملية اختيار المحققين العسكريين أكثر تمييزاً بجعلها تخصصاً مهنياً عسكرياً غير متاح للآخرين، مثل القوات الخاصة وقسم التحقيق الجنائي.

وفر تدريباً نشطاً، وموحداً، وشاملاً لضمان استكمال عمليات استجواب ناجحة وقانونية.

واصل التفويض بألا يستجوب المعتقلين سوى المحققين المدربين والمرخصين.

تاريخ ومستقبل الاستجواب

يتخرج المحققون العسكريون في الوقت الراهن من تدريب عسكري أساسي دون تقييم حقيقي يميّز بينهم ووجود عملية قائمة للاختيار، لا يعني ذلك القول بأنه لا يوجد محققون فعّالون، ومتحمسون، وعلى درجة عالية من الكفاءة، وإنما ليس هناك عدد كاف منهم. ومن شأن وجود عملية تقييم، واختيار، وتجنيد أكثر صرامة - علاوة على نوع من الحوافز المادية - أن ترفع المعيار أمام من سيديرون برنامج استجواب من الطراز العالمي.

خلال الحرب العالمية الثانية، كان لدى أمريكا فيلق محققين يتحدثون عدة لغات، ومؤهلين تأهيلاً عالياً، كثيراً ما استعان بضباط شرطة متمرسين. ولم يكن ذلك بجديد. إن فن استجواب أشخاص مقاومين من أجل الحصول على معلومات مفيدة له تاريخ طويل.[19] وربما أظهرت الحرب العالمية الثانية خلاصة هذا الفن.[20]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أجرى الجيش الأمريكي بضعة استجوابات للمقاتلين. وشملت خبراتنا في كوريا وفيتنام بضعة عمليات استجواب نسبية أجرتها الولايات المتحدة. والواقع، أنه بسبب معاملة الأسرى الأمريكيين في كوريا، بذل الجيش الأمريكي مجهوداً أكبر

في دراسة كيفية التدريب على مقاومة الاستجوابات أكثر من دراسة أساليب الاستجواب.[21] وفيما بدأ الجيش الأمريكي إهمال الاستجواب، استهلت وكالة المخابرات المركزية دراسة حول مختلف وسائل الاستجواب، ولكن الكثير من هذه الدراسة بات محور جدل.[22]

وفي عام 2006، أصدر مجلس علوم الاستخبارات، استنتاج المعلومات، وهو كتاب هام حول وضع معرفتنا العلمية بشأن جمع المعلومات من أشخاص آخرين. وربما أروع ما في ذلك الكتاب هو المعرفة المحدودة المتوفرة حالياً في هذا المجال. فبعد آلاف السنين من الاستجوابات، لا توجد دعائم علمية تذكر تستند إليها عقيدتنا العسكرية الراهنة. ويتعين على كل طالب يدرس علم، أو فن، أو سياسة الاستجواب أن يقرأ هذا الكتاب، لأنه مراجعة شاملة إلى أقصى حد لما نعرف، وأكثر تحديداً، لما لا نعرف. وبعض موضوعاته العامة لها صلة بما نناقشه هنا.

الموضوع الأول هو أن معظم الأفراد الذين درسوا الاستجواب - بمن فيهم محققون، ومؤرخون، وعلماء - يعتقدون أن الاستجوابات التعسفية والقسرية لا يُعول عليها في جمع المعلومات الدقيقة.[23] والموضوع الثاني موجود في خلاصات أحد الفصول:

لم يخضع أساساً أي من أساليب الاستجواب التي استخدمها أفراد أمريكيون على مدى النصف قرن الماضي لتقييم علمي أو تحقيق منهجي، ويمكن أن تتعرض دقة المعلومات المستنتجة للتشويه بسبب الطريقة التي استقيت بها. وعلى النقيض من ذلك، فإن باستطاعة هيئة واعدة لأبحاث العلوم الاجتماعية حول الإقناع وتأثير التفاعل الشخصي أن ترسي أساساً لنهج أكثر فعالية إزاء استنتاج المعلومات في سياق عملية جمع المعلومات الاستخباراتية. هناك قدر كبير من المعرفة العلمية حول الاقناع وتأثير التفاعل الشخصي لم تستغل في التطوير الرسمي لاستراتيجيات وأساليب الاستجواب.[24]

ماذا إذن يمكن أن نقول عن أساليب الاستجواب الفعلية التي يسمح بها الكتيب الميداني FM 2-22.3؟ لا يوجد تاريخ يُذكر يتعلق بمنشأ وتطوير هذه الاساليب. يُعتقد أنه تم تسجيلها لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[25] ويحدد الكتيب الميداني أساساً أساليب بدائية مقررة - الاستجواب المباشر، والحوافز المحدودة، و»الراية الكاذبة» - التي لم تجر عليها أي أبحاث علمية اجتماعية لتقييم فعاليتها في جمع معلومات مفيدة، ودقيقة.

إن قيود الكتيب الميداني التي تفتقر إلى الخيال تحظر أساليب أخرى لإجراء استجوابات داخل إطار عمل القيم الديمقراطية، مثل "نظرية التفاوض" المبدعة والحميدة في ذات الوقت.[26] إن نظرية التفاوض أداة جذابة في بناء الثقة والتواصل بين الطرفين، ولكنها تتطلب محققاً صبوراً مدرباً، يتمتع بالمهارة، وسلطة التفاوض مع المعتقل.

إن دوائر الشرطة حول العالم تنفذ أساليب استجواب أحدث، وأقل قسرية. ويورد المقال التالي من صحيفة نيويورك تايمز مثالاً على ذلك:

حتى وقت قريب، لم يكن لدى دوائر الشرطة أبحاث راسخة تذكر تهدي غرائزها. ولكن علماء الطب الشرعي بدأوا الآن في اختبار أساليب يأملون في أن تتيح للضباط، والمحققين وغيرهم نوعاً من الفحص النزيه، يتمثل في وسيلة محسنة تفرز الروايات المفبركة عن الروايات الصادقة.

وتركز النيويورك تايمز على ما يقوله الناس، وليس على كيفية تصرفاتهم. لقد غيّر ذلك بالفعل عمل الشرطة في دول أخرى، وبدأت تجد بعض الأساليب الجديدة طريقها إلى الاستجوابات في الولايات المتحدة. ولكن العلم يتطور سريعاً.]فالعلماء[في جامعة غوتبورغ في السويد بدأوا يتوصلون إلى أن مواجهة الناس بأجزاء من أدلة تم جمعها سابقاً، وهي وسيلة تم استخدامها تدريجياً خلال المقابلات التحقيقية، تزيد

من الضغوط على الكاذبين. ويمكن أن يتم كل ذلك بدون تهديدات أو تعسف، وهو أمر أسهل على الضباط والمشبوهين.[27]

الأبدع من ذلك، استخدم محققو مكتب التحقيقات الفيدرالي في استجواباتهم الأولية لأبو زبيدة، نسخة من وسيلة التفاوض:

استقرت الحالة الصحية لأبو زبيدة بأحد المستشفيات القريبة، وواصل مكتب التحقيقات الفيدرالي استجوابه باستخدام أساليبها النموذجية في بناء الألفة. وأطلعه أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي على صور من يشتبه في أنهم أعضاء في القاعدة إلى أن تكلم أبو زبيدة أخيراً، قائلاً في اندفاع إن "مختار"، أو خالد شيخ محمد، هو الذي خطط لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. عندئذ استمر في شرح تفاصيل المؤامرة. لقد عرفت أمريكا حقيقة كيف نُظمت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر لأن معتقلاً بات يثق في آسريه بعد أن عاملوه معاملة إنسانية.[28]

ومن المؤسف، أن معظم الأساليب الفعّالة والقانونية التي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي لن تكون متاحة للمحققين العسكريين بمقتضى القيود الراهنة التي يفرضها الكتيب الميداني والأمر التنفيذي.

سبب أخير لتغيير النهج التحريمي للكتيب الميداني FM 2-22.3 هو أن مجرد إضافة محظورات لا يجدي في الحيلولة دون وقوع انتهاكات محتملة. وكثيراً ما لا تؤثر على أولئك العازمين على إساءة معاملة السجناء ولا على الظروف التي تدفعهم إلى عمل ذلك. وكما تبيّن التحقيقات المتكررة في الانتهاكات المزعومة، فإن المحققين العسكريين نادراً ما يكونون مصدر المشكلة. فالقيادة السيئة، والروح المعنوية المتدنية، وغياب الإشراف، و"الجهات الفاعلة السيئة" البسيطة هي التي تمثل جذور مشاكل من هذا القبيل. علينا أن نفوّض العاملين المهنيين، وليس الكوادر المؤقتة، بإدارة مراكز الاعتقال، ويجب أن نستخدم الميثاق الموحد للقضاء العسكري إذا دعت الضرورة. إن اشتراط خوض المحققين عملية تدريب واختيار صارمة سوف يضمن تشكيل فيلق ناضج أقل عرضة للخضوع لنشاطات غير قانونية، وغير عادية خلال عملية الاستجواب الفعلية وأكثر احتمالاً في احراز نجاح في جمع معلومات مفيدة.

وفي النهاية، فإن فرض قواعد غير متصورة، وغير مرنة، وغير علمية، وضد التاريخ لن يؤدي إلا إلى تعطيل النجاح في استقراء المعلومات من أعداء أمريكا ولن يفعل شيئاً يضمن لنا أن نظل واقفين على أرضية قانونية وأخلاقية عالية. ويتعين على الجيش أن يراجع الكتيب الميداني FM 2-22.3 على نحو يفوّض بعملية اختيار صارمة للمحققين العسكريين كفرع خاص بهم، ويتخلص من البروتوكولات القانونية والإدارية غير الضرورية فيما يتعلق بأساليب معينة غير مشددة للاستجواب، ويسمح بمزيد من المرونة في استخدام منهجيات إبداعية وإنسانية تدعمها هيئة أبحاث متنامية. **ميليتاري ريفيو**

ملاحظات هامشية

1. صن تسو، فن الحرب، ترجمة صامويل بي. غريفيث (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 1963)، 77.

2. ستيفن إم. كلاينمان، ضابط احتياط استخباراتي كبير في قيادة عمليات القوات الخاصة بسلاح الطيران ومحقق سابق، لدى مثوله أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2007 للحديث عن سياسة الاستجواب الأمريكية الحالية.

3. سيوبان غورمان، "الولايات المتحدة تنظر في تشكيل فريق خاص من المحققين في الإرهاب"، وول ستريت جيرنال، 20 تموز/ يوليو 2009.

4. بيتر لاتمان، "مدونة القانون"، وول ستريت جورنال، 20 حزيران/ يونيو 2007، أنباء بأن عالماً قانونياً ليس أقل من قاضي المحكمة العليا أنتونين سكاليا هو الذي انبرى للدفاع عن جاك باور وأساليبه في التعذيب: "...خلال مؤتمر في أوتوا للحقوقيين الدوليين ومسؤولين في الأمن القومي الأسبوع الماضي، قال قاض كندي، أثناء حلقة نقاش حول الإرهاب، والتعذيب والقانون، "لحسن الحظ، أن الأجهزة الأمنية في جميع دولنا لا تشارك في هذه التعويذة. ماذا كان سيفعل جاك باور؟" رد القاضي سكاليا بدفاع عن الوكيل باور، مجادلاً بأن المسؤولين عن تطبيق القانون يستحقون حرية العمل في أوقات الأزمة الكبرى. قال القاضي سكاليا، على حد ما

ذكر: "لقد أنقذ باور لوس أنجلوس....أنقذ مئات الآلاف من الأرواح. هل ستدينون جاك باور؟" عندئذ وجه سلسلة من الأسئلة لزملائه القضاة: "نقول إن القانون الجنائي ضده؟ من حقك محاكمة عن طريق المحلفين؟ هل سيدين أي محلف جاك باور؟" ورد سكاليا بنفسه قائلا، على حد ما ذكر: "لا أعتقد ذلك. إن السؤال عندئذ حقيقة هو ما إذا كنا نؤمن بهذه المطلقات. وهل يجب أن نؤمن بهذه المطلقات؟".

5. في 22 كانون الثاني/ يناير 2009، وقّع الرئيس أوباما أمراً تنفيذياً يفرض على جميع الوكالات فعلاً الالتزام بالخطوط الإرشادية لوزارة الدفاع للاستجواب كما هو منصوص عليه في الكتيب الميداني 2-22.3، عمليات جامعي الاستخبارات البشرية (واشنطن دي سي: مكتب مطبعة الحكومة الأمريكية). أنظر. www. /whitehouse.gov/the_press_office/EnsuringLawfulInterrogations> .

6. إيفان والاش، "كان الإيهام بالغرق يُعد جريمة"، الواشنطن بوست، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، B01.

7. كانت البحرية تستخدم الإيهام بالغرق كأسلوب تدريبي، ولكن تم إبطال العمل به. وبقدر ما ندرك، فإنه لا الجيش ولا سلاح الطيران استخدم هذا الأسلوب على الإطلاق. كان الطيارون الذين خاضوا تدريبات البقاء على قيد الحياة والتملص والمقاومة والفرار أكثر من خوض فرق البحرية الخاصة لتلك التدريبات. ويدرك المؤلفان أن هناك فرقاً كمياً وقانونياً بين استخدام الإيهام بالغرق في التدريب، حيث يكون للطالب بعض القدرة الواضحة على الأقل لوقف التجربة، وبين استخدامها مع أسير حقيقي. وربما الأهم، مع ذلك، أنه لم تكن هناك أي ادعاءات موضوعية بأن محققي وزارة الدفاع استخدموا الإيهام بالغرق مع معتقلين. من جانب آخر، عرّض الإسلاميون المتعصبون أسراهم مراراً لممارسات أسوا من ذلك. أنظر ABC News Online، "الجنود الأمريكيون المفقودون ‹عُذبوا، وقتلوا في العراق›"، 20 حزيران/ يونيو 2006؛ أنظر أيضاً المرآة، «طالبان تعذب وتقتل جنوداً فرنسيين من حلف شمال الأطلسي في أفغانستان»، 20 آب/ أغسطس 2008.

8. أنظر، ندوة سيادة القانون والحرب العالمية على الإرهاب استضافها مركز القانون والحكومة في كلية الحقوق بجامعة واشبيرن ومجلة واشبيرن لوو جورنال، عقدت في 13 و 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

9. يملك الرئيس سلطة متأصلة لنقض أوامره التنفيذية، إضافة إلى ذلك، وفي ظل ظروف استثنائية، قد يأمر الرئيس باتخاذ "إجراءات خاصة" سرية تقضي بالقيام بعمليات سرية. وبخلاف ذلك، قد تتطلب ظروف مثل هذه الإجراءات نشاطات "غير مشروعة" (مثل المزيد من عمليات التنصت بأمر قضائي والاعتقالات في الخارج أو المزيد من الأعمال العدوانية المباشرة). ومع ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات يجب أن تكون تحت إشراف الكونغرس.

10. كانت شبكة سي بي إس أول من أذاع هذه الرواية في 29نيسان/ إبريل 2004؛ "برنامج 60 دقيقة 2: المحاكمات العسكرية في العراق" (شبكة سي بي إس في 28 نيسان/ إبريل 2004). نشر سيمور هيرش فيما بعد سلسلة مقالات في مجلة نيو يوركر تتعلق بفضيحة التعذيب هذه. أنظر سيمور هيرش، «التعذيب في أبو غريب»، نيو يوركر، 10 أيار/ مايو 2004، 42؛ «التسلسل القيادي»، نيو يوركر، 17 أيار/ مايو 2004، 38؛ «المنطقة الرمادية» نيو يوركر، 24 أيار/ مايو 2004، 38.

11. مرسوم الجيش 15-6 تحقيق لواء الشرطة العسكرية 800، المعروف أيضاً "بتحقيق تاغوبا"، سمي على اسم المحقق اللواء أنطونيو إم تاغوبا، الجيش الأمريكي، 2004.

12. تحقيق لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في معاملة المعتقلين في سجون أمريكية، 2006.

13. H.R. 2082 (قانون تفويض الاستخبارات للسنة المالية 2008).

14. الأمر التنفيذي -13493 مراجعة خيارات سياسة الاعتقال، 22 كانون الثاني/ يناير 2009، www.whitehouse.gov/the_press_office/ /EnsuringLawfulInterrogations.

15. نتائج تحقيق لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في معاملة المعتقلين في سجون أمريكية، 19: «لم يكن سوء معاملة أولئك المحتجزين في سجن أبو غريب في أواخر عام 2003 ببساطة مجرد نتيجة أفعال بضعة جنود تصرفوا من تلقاء أنفسهم. إن استخدام أساليب استجواب مثل تجريد المعتقلين من ملابسهم، وإراغمهم على اتخاذ أوضاع بدنية مجهدة، واستخدام الكلاب العسكرية في ترهيبهم لم تظهر في العراق إلا بعد أن تمت الموافقة علي استخدامها في أفغانستان وغوانتانامو. لقد نقلت أوامر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2002 التي خوّلت استخدام أساليب عنيفة وما تلا ذلك من سياسات وخطط للاستجواب وافق عليها كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، الرسالة بأن الضغوط والإذلال البدني كانت معاملة ملائمة للمحتجزين في السجون العسكرية الأمريكية. وما تبع ذلك هو تراجع في المعايير التي تقضي بمعاملة المعتقلين معاملة إنسانية...» http://armed-services. /senate.gov/Publications.

16. ماكوبين توماس أوينز، "القراصنة يتحدون عقلية أوباما قبل 11 أيلول/ سبتمبر: يعود التمييز بين المقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين إلى العصر الروماني"، وول ستريت جورنال، 11 نيسان/ إبريل 2009.

17. الكتيب الميداني 2 FM-22.3، الفقرة 8-3.

18. يشير غورمان في مقاله "الولايات المتحدة تنظر في تشكيل فريق خاص من المحققين في الإرهاب"، إلى أن المحققين المحترفين يجدون أن الكتيب الميداني FM 2-22.3 أقل أهمية لعملهم المتعلق بالأهداف ذات القيمة العالية". وأبلغ مسؤول غورمان "بأن هذا شيء جيد بالنسبة لشباب في الثامنة عشرة يحتاجون كتيباً في الميدان، ولكن لابد أن تكون لديك نظرة شاملة للأشياء، وتعرف ما هي الحدود - وما لا تستطيع أن تفعله".

19. ستيفن تانر، أفغانستان: تاريخ عسكري من الإسكندر الأكبر إلى سقوط طالبان (كامبريدج، ماساشوسيتس : مطبعة دا كابو، 2002)، 36.

20. ريموند إف توليفر، المحقق: قصة هانز يواقيم شارف، كبير محققي سلاح الطيران (آجلين، بنسلفانيا: دار شيفر للنشر، 1997).

21. مجلس علوم الاستخبارات، استنباط المعلومات (واشنطن، دي سي: كلية الاستخبارات الدفاعية الوطنية، كانون الأول/ ديسمبر 2006)، xi.

22. نفس المرجع السابق، xxiv.

23. نفس المرجع السابق، 17.

24. نفس المرجع السابق، 18.

25. نفس المرجع السابق، xiii.

26. نفس المرجع السابق، 267، دانييل إل. شابيرو، دكتوراه، "نظرية وممارسة التفاوض: استطلاع أفكار للمساعدة في استنباط المعلومات" (جامعة هارفارد، شباط/ فبراير 2006).

27. بينيدكت كارى، "الحكم على النزاهة بالكلمات، وليس بالتململ"، نيو يورك تايمز، 11 أيار/ مايو 2009.

28. كاثرين إيبان "رورشاخ والرعب"، فانيتي فير، 17 تموز/ يوليو 2007.

Military Interrogation of Terror Suspects
Imaginative Does Not Have To Mean Unlawful
Lieutenant Colonel David G. Bolgiano, U.S. Air Force,
Colonel L. Morgan Banks, U.S. Army
Originally published in the English November-December 2010 Edition.